جلالة الملك يدشن ويقوم بزيارة مركز إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي بالمركز الاستشفائي الجامعي

عبدالحق خرباش.. 05.04.2023

كاتب صحفي ومدير hakikanews.net

جلالة الملك يدشن ويقوم بزيارة مركز إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء الذي أنجزته مؤسسة محمد الخامس للتضامن

الدار البيضاء – أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اليوم الأربعاء، على تدشين مركز إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء، وهو مشروع تضامني يجسد، مرة أخرى، الاهتمام الخاص الذي يوليه جلالة الملك للنهوض بالقطاع الصحي عامة، وبالصحة النفسية على وجه الخصوص.

وقام جلالة الملك بهذه المناسبة، بزيارة مختلف مرافق المركز، الموجه إلى التكفل بالمرضى الذين يعانون من إعاقة ذهنية ناتجة عن اضطرابات نفسية حادة ومزمنة، وذلك بغية تقليص التداعيات المترتبة عن هذه الإعاقة وتحفيز اندماجهم الاجتماعي والمهني.

ويندرج هذا المشروع الذي أنجزته مؤسسة محمد الخامس للتضامن باستثمارات بقيمة 10,5 مليون درهم، في إطار مخطط عمل تنفذه المؤسسة يرمي إلى دعم القطاع الصحي الوطني عبر تعزيز العرض الصحي القائم، وتحسين ولوج الساكنة الأكثر عوزا للعلاجات، وإدماج مقاربة اجتماعية تكميلية ضمن آليات مصاحبة المرضى والمستفيدين.

ويشتمل مركز إعادة التأهيل النفسي الاجتماعي، الذي تبلغ مساحته المغطاة 2100 مترا مربعا، والذي يوجد داخل مركز الطب النفسي الجامعي ابن رشد، على قطب علاجي يضم قاعات لتخصص علم النفس، والعلاج النفساني، والعلاج عن طريق الممارسة، والتقييم الوظيفي، كما يحتوي على قطب سوسيو- تربوي يتكون على الخصوص من قاعة متعددة

التخصصات وأوراش للعلاج عن طريق الطبخ، والفنون التشكيلية، وصناعة الفخار، والحلاقة والتزيين والمعلوميات..

وتهدف أوراش العمل الموضوعاتية هذه، إلى تعزيز وعي المرضى بمشاعرهم، وتحسين قدرتهم على التركيز، وتحفيز قدرتهم على الابتكار والإبداع، واستعادة الثقة بالنفس، والمشاركة في اندماجهم الاجتماعي والمهني، وتحديد عوائق محتملة غير معروفة سابقا، وذلك بغية تمكينهم من عيش تجربة جماعية تعتمد على تشجيع التواصل.

كما سيمكن المركز، الذي يشتمل أيضا على قطب إداري و قاعات للتكوين والتعبير الجسدي والفني وللرياضة ومكتبة ومقصف وغرفة للغسيل وفضاءات للاستقبال والاستراحة، المرضى الخاضعين للعلاج، والذين يقدر عددهم بأزيد من 1300 مريض في السنة، من الابتعاد عن العزلة التي يسببها المرض النفسي، كما سيحفز تطوير قدراتهم على نسج العلاقات، واكتساب بعض الكفاءات المهنية وتحسين شعورهم بالارتياح.

ومن أجل أداء مهامه على أكمل وجه، يعمل بمركز إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد طاقم يتكون من 5 أطباء أخصائيين (3 في الطب النفسي، و2 في علم النفس العصبي)، إلى جانب 7 ممرضين في الصحة النفسية وفريق للمواكبة يتكون من 7 مكونين في مجالات الحلاقة والمعلوميات والطبخ، والرياضة والمسرح، وصناعة الفخار، والفن العلاجي.

وعهد بتسيير مركز إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، الذي يعد ثمرة شراكة بين مؤسسة محمد الخامس للتضامن، والمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد الدار البيضاء، لمصلحة الطب النفسي بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد بتعاون مع "عصبة الصحة النفسية"، وهي جمعية متخصصة في المجال. ويتم حاليا تتبع حالات 156 مريضا على مستوى المركز.

ويأتي هذا المشروع لينضاف إلى مختلف المبادرات الطبية- الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة والرامية إلى تعزيز خريطة عرض العلاجات على مستوى الجهة، لاسيما عبر إحداث مراكز صحية للقرب بحي سيدي مومن والمدينة الجديدة الرحمة، ومراكز صحية للقرب "خاصة" بمقاطعة سيدي عثمان (مركز صحي من الدرجة الثانية)، وبمقاطعة مولاي رشيد (مركز صحي- نفسي- اجتماعي).

Abdelhak Abdelhak Kharbache

وزارات السيادة تعتبر مجالا محفوظا للملك

عبدالحق خرباش /14.03.2023

كاتب صحفي ومدير hakikanews.net

وزارات السيادة تعتبر مجالا محفوظا للملك، ومجالا خارج تنافس الاحزاب، بما يضمن عدم تغول اي هيئة سياسية او يخل بالتنافس السياسي، أو يمس بالاستقرار وسيادة المملكة.

من بين وزارات السيادة التي حافظ عليها الملك ضمن الحكومة الجديدة، إبقاء وزارة الداخلية بعيدة عن الاحزاب بتعيين شخصية مستقلة على رأسها، لا ترتهن لاي فاعل سياسي ولا حسابات لها، وكل انشغالها مركز على خدمة الصالح العام وحماية وحفظ النظام، وتأمين الاستقرار بعيدا عن تجاذب الاحزاب ومناوشات السياسة.

كما تم تكريس وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية كوزارة سيادية باعتبارها تعنى بالسهر على تدبير الشأن الديني ووصية على المساجد التي يجب أن تبقى خارج اللعبة السياسية بما تعرف من تنافس لا يمكن أن يمارس داخل المساجد، وقد حرص الملك محمد السادس على أن تكون وزارة الاوقاف وزارة سيادية لحفظ الامن الروحي للمغاربة وعدم الزج بالدين في المعارك السياسية التي لا تتوقف.

وفي نفس الاطار بقيت وزارة الخارجية والتعاون وزارة سيادية يمارس من خلالها جلالة الملك أهم اختصاصاته في السياسة الخارجية التي تبقى مجالا محجوزا للملك، ويعين على رأسها شخصية مستقلة تتولى تنفيذ وتنزيل التعليمات والتوجهات الملكية في السياسة الخارجية

للمملكة.

وزارات السيادة تشمل أيضا وزارة الدفاع الوطني، والتي كانت على الدوام وزارة سيادية يعين على رأسها شخص يحظى بثقة الملك وعلى دراية بطبيعة وزارة تسهر على تدبير متطلبات الدفاع والامن الوطني، ولا يمكن بأي حال من الاحوال أن تسند لشخصية مدنية أو فاعل سياسي لا يدرك خصوصية هذه الوزارة.

تبقى إذن وزارات السيادة من مفاتيح تحصين القرار السيادي وعدم التفريط في مقومات القوة ورمز الخصوصية الوطنية التي جنبت المغرب بعض انزلاقات دول الجوار.

بيانا يتضمن بعض التجاوزات غير المسؤولة والمغالطات الخطيرة

عبدالحق خرباش /13.03.2023

كاتب صحفي ومدير hakikanews.net
في ما يلي بلاغ من الديوان الملكي :
" أصدرت مؤخرا، الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، بيانا يتضمن بعض التجاوزات غير المسؤولة والمغالطات الخطيرة، في ما يتعلق بالعلاقات بين المملكة المغربية ودولة إسرائيل، وربطها بآخر التطورات التي تعرفها الأراضي الفلسطينية المحتلة.
وفي هذا الصدد، يؤكد الديوان الملكي على ما يلي :
أولا : إن موقف المغرب من القضية الفلسطينية لا رجعة فيه، وهي – تعد من أولويات السياسة الخارجية لجلالة الملك، أمير المؤمنين ورئيس لجنة القدس، الذي وضعها في مرتبة قضية الوحدة الترابية للمملكة. وهو موقف مبدئي ثابت للمغرب، لا يخضع للمزايدات السياسوية أو للحملات الانتخابية الضيقة.
ثانيا : إن السياسة الخارجية للمملكة هي من اختصاص جلالة الملك، – نصره الله، بحكم الدستور، ويدبره بناء على الثوابت الوطنية والمصالح العليا للبلاد، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.
ثالثا : إن العلاقات الدولية للمملكة لا يمكن أن تكون موضوع – ابتزاز من أي كان ولأي اعتبار، لاسيما في هذه الظرفية الدولية المعقدة. ومن هنا، فإن استغلال السياسة الخارجية للمملكة في أجندة حزبية داخلية يشكل سابقة خطيرة ومرفوضة.
رابعا : إن استئناف العلاقات بين المغرب وإسرائيل تم في ظروف – معروفة وفي سياق يعلمه الجميع، ويؤطره البلاغ الصادر عن الديوان الملكي بتاريخ 10 دجنبر 2020، والبلاغ الذي نشر في نفس اليوم عقب الاتصال الهاتفي بين جلالة الملك نصره الله، والرئيس الفلسطيني، وكذلك الإعلان الثلاثي المؤرخ في 22 ديسمبر 2020، والذي تم توقيعه أمام جلالة الملك.
وقد تم حينها، إخبار القوى الحية للأمة والأحزاب السياسية وبعض الشخصيات القيادية وبعض الهيئات الجمعوية التي تهتم بالقضية الفلسطينية بهذا القرار، حيث عبرت عن انخراطها والتزامها به ".